

بيان صادر عن شركة Sonatrach Petroleum Corporation BVI

بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٩

موجه لجانب المؤسسة اللبنانية للإرسال (LBC International)

رداً على التحقيق الصحفي (Reportage) الذي بثّتموه في مطلع النشرة الإخبارية/الساعة الثامنة مساءً ليوم الثلاثاء الواقع فيه ٢٠٢٠/١١/١٧ حول الملف المسمى شعباًوياً بـ"الفيول المغشوش" وعلى الوقائع المغلوطة التي سردتموها والمتعلقة بعدة أشخاص وشركات منها Sonatrach Petroleum Corporation BVI ("الشركة")،

وعطفاً على ما وضحته في البيانين اللذين سبق للشركة أن أصدرتهما بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٣ وبتاريخ ٢٠٢٠/٧/٦،

وحرصاً على مصداقية مؤسستكم التي تبتغي تبيان الحقيقة بكل تجرّد وموضوعية،

يهمّ الشركة تصحيح الوقائع المتعلقة بها والتي جاءت مغايرة للحقيقة وللوقائع تاركةً لسائر المعنيين بالموضوع أمر تقدير ما يرتؤونه مناسباً من مواقف و/أو إجراءات بهذا الخصوص طالبةً تلاوة بيان الردّ هذا أصولاً في مطلع النشرة الإخبارية القادمة/الساعة الثامنة مساءً وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء لاسيما القانون رقم ٣٨٢ المتعلق بالبث التلفزيوني والإذاعي.

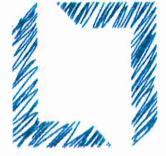
عليه، تبدي الشركة ما يلي:

(١) في ما يسمى بـ"الفيول المغشوش"

١. تمّ بيع ومن ثمّ إرسال شحنة الـ M/T BALTIC الى الدولة اللبنانية/وزارة الطاقة بعد أن تمّ فحصها في مرفأ التحميل أصولاً ووفق الشروط التعاقدية من قبل شركتين عالميتين هما شركة Bureau Veritas وشركة Amspec ذات الاختصاص والمعتمدتين تعاقدياً من قبل الفريقين لإجراء الفحوصات المخبرية على جميع شحنات الفيول وإصدار شهادة النوعية العائدة لكل منها. وبناءً على شهادة النوعية العائدة لشحنة الـ M/T BALTIC التي

مجمع سناركو، بلوك ب
الطابق الأول والثاني
شارع عمر الداعوق
ص.ب. ١١-١٤٩٩ رياض الصلح
بيروت ٢٠٢٠٣٢١٣
لبنان

هاتف: +٩٦١(٠)١٣٦٠١٣٦
فاكس: +٩٦١(٠)١٣٧٣٥٧٧
خليوي: +٩٦١(٠)٣٥٥٣٧٠٠



صدرت وفقاً للأصول التعاقدية المشروحة أعلاه والتي أكدت على مطابقة مواصفات الشحنة لكافة المواصفات التعاقدية، انتقلت ملكية ومخاطر الشحنة المذكورة الى الدولة اللبنانية/وزارة الطاقة وتمّ تبعاً لذلك إبحار باخرة ال M/T BALTIC الى لبنان لتسليم شحنتها الى هذه الأخيرة.

٢. لا صحة إطلاقاً لوجود "فيول مغشوش" على متن باخرة ال M/T BALTIC. كل ما في الأمر هو أن إحدى المواصفات المتعددة للفيول، وهو من نوع ال Grade B، الذي كان على متن الباخرة المذكورة، كانت غير مطابقة للمواصفات التعاقدية المتفق عليها في ما بين الدولة اللبنانية/وزارة الطاقة والشركة. غير أن ذلك لم يكبد الدولة اللبنانية/وزارة الطاقة أية خسائر مادية باعتبار أن الشركة قامت، دون تأخير وعلى كامل نفقتها، بإسترداد شحنة ال M/T BALTIC وإستبدالها بشحنة أخرى قبل إستعمالها في معامل توليد الطاقة المحلية، وذلك بالرغم من عدم وجود أي موجب تعاقدية يلزمها بذلك في العقد الموقع في بينها وبين الدولة اللبنانية/وزارة الطاقة.

(٢) في المسار القضائي للملف

تمّ التحقيق بشحنة ال M/T BALTIC بصورة وافية من قبل عدة مراجع قضائية كما هو مبين أدناه:

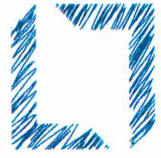
١. النائب العام المالي/علي إبراهيم الذي كان أوّل من وضع يده على الملف وباشر التحقيق فيه كونه قد يتعلق باختلاس و/أو هدر الأموال العامة، وهو موضوع إختصاصه الوظيفي، ليتبين من تحقيقاته انه لم يلحق أي ضرر بالمال العام خاصة وان الشركة أخذت على عاتقها ونفقتها إستبدال الشحنة قبل استخدامها بأخرى مطابقة للمواصفات.

٢. النائب العام الإستثنائي في جبل لبنان/غادة عون التي وضعت يدها لاحقاً على الملف بناءً لإخبار بنفس الموضوع تقدّم به المحامي/وديع عقل، فادّعت على عدة شركات وأشخاص وأحالت الملف بموجب ورقة طلب ألحقها بورقة طلب ثانية، إلى قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان. لافتين أنه لم يشمل الادّعاء المذكور الشركة.

٣

مجمع سناركو، بلوك ب
الطابق الأول والثاني
شارع عمر الداعوق
ص.ب ١١-١٤٩٩ رياض الصلح
بيروت ٢٠٢٣١٣
لبنان

هاتف : ٩٦١ (٠) ٣٦٠١٣٦
فاكس : ٩٦١ (٠) ٣٧٣٥٧٧
خليوي : ٩٦١ (٠) ٣٥٥٣٧٠٠



٣. قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان/نقولا منصور الذي أصدر بتاريخ ١٠/٧/٢٠٢٠ قراره الظني القاضي بالظنّ بعدة شركات وأشخاص مشتبّه تورطهم بجرائم مختلفة تتصل وتتعلّق بملف الفيول المذكور. ومجدّداً لم يشمل القرار المذكور الشركة.

(٣) في صفة السيد/طارق فوّال وطبيعة علاقته بالشركة

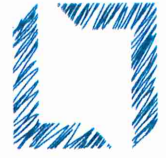
بالرغم من أن القرار الظني الصادر عن قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان/نقولا منصور قد أثبت صفة السيد/طارق فوّال كمعقب للمعاملات بالنسبة للشركة والذي قد تمّ توقيفه والإدعاء عليه لأسبابٍ لا علاقة للشركة بها، يهّم الشركة إعادة التأكيد على الوقائع الآتية:

١. إن الزعم بأن السيد/طارق فوّال هو مدير عام الشركة أو ممثلها في لبنان كما جرى وصفه وهو زعمٌ عارٍ عن الصحة.
٢. لا يوجد مكتب تمثيلي للشركة في لبنان بحكم طبيعة العقد الموقع بينها وبين الدولة اللبنانية/وزارة الطاقة.
٣. وبالتالي لا يوجد في لبنان مدير عام أو مدير أو موظف للشركة.
٤. إن السيد/طارق فوّال موظف/مدير لدى شركة Victoire اللبنانية التي تتعاطى أعمال الوكالة البحرية وهو يتولى بالواقع تخليص المعاملات الجمركية وسواها من معاملات لا سيما مع وزارة الطاقة المتعلقة بإستقبال وتفريغ شحنات المشتقات النفطية العائدة للشركات المستوردة في لبنان بما فيه الفيول Fuel Oil والمازوت Gas Oil المرسلّة من قبل الشركة لصالح الدولة اللبنانية/وزارة الطاقة.
٥. وأنه في العام ٢٠١٨، وبموجب مراسلتين خطيتين موجهتين من قبل الشركة إلى وزارة الطاقة، الأولى تاريخ ٢٦/١/٢٠١٨ والثانية تاريخ ٢٤/٤/٢٠١٨، تمّ تكليف السيد/طارق فوّال بحكم عمله ووظيفته لدى شركة Victoire اللبنانية بملاحقة ومتابعة مستندات الشحنات والاعتمادات المصرفية حصراً تسهياً لحسن سير العمل ومن دون أي مقابلٍ أو أجرٍ من أي نوع كان.
٦. وعليه، ليس للسيد/طارق فوّال أي صفة أو صلاحية أو تفويض بتمثيل الشركة بالمعنى القانوني للكلمة ولا يحق له التوقيع عنها أو التفاوض أو الدخول بأي تعامل بإسمها و/أو لصالحها.

٧

مجمع سناركو، بلوك ب
الطابق الأول والثاني
شارع عمر الداعوق
ص.ب. ١١-١٤٩٩ رياض الصلح
بيروت ٢٠٢٣١٣
لبنان

هاتف : ٩٦١(٠)١٣٦٠١٣٦
فاكس : ٩٦١(٠)١٣٧٣٥٧٧
خليوي : ٩٦١(٠)٣٥٥٣٧٠٠



مكتب المشرق للمحاماة

٧. كما أنه ثبت، من أوراق التحقيق وإفادات الشهود والمدعى عليهم المختلفة ومن القرار الظني المشار اليه أعلاه، التي أضحت جميعها علنية بعد أن نُشرت في وسائل الإعلام، أن السيد/طارق فوّال لم يعتمد الى رشوة أي موظف بهدف التلاعب و/أو تزوير الفحوصات المخبرية المتعلقة بشحنة الـ M/T BALTIC أو سواها من الشحنات.

(٤) في الأعطال والأضرار المزعومة

إن أية أعطال و/أو أضرار يُزعم أنها لحقت بمعملي المحركات العكسية لتوليد الطاقة في الزوق والجيه الجديد و/أو بمعداتها تكون، إن تحققت فعلياً، عائدة فقط لعنصرين، الأول يكمن في نوعية الفيول (أي الفيول Grade B) المطلوبة من الدولة اللبنانية/وزارة الطاقة، والتي تلتزم الشركة بتوريدها عملاً بشروط العقد الموقع مع هذه الأخيرة، التي هي بحد ذاتها وبطبيعتها ومكوناتها نوعية متدنية، والثاني يكمن في كون معلمي الزوق والجيه يفتقران الى العدد الكافي من المصافي (على عكس ما هو الحال بالنسبة للبواخر التركية)، علماً أن الفيول من نوع Grade B ليس هو المطلوب لتشغيل المحركات العكسية التي تستلزم فيول ذي مواصفات أفضل. بالتالي، كان يقتضي على الدولة اللبنانية/وزارة الطاقة، لتفادي إلحاق أية أعطال و/أو أضرار بمعملي المحركات العكسية لتوليد الطاقة في الزوق والجيه، إما طلب نوعية أفضل من الفيول الأمر الذي يزيد عليها كلفة التوريد وإما زيادة عدد المصافي في المعملين المذكورين لتمكينهما من استعمال الفيول من نوع Grade B بشكل سليم كما هو الحال بالنسبة للبواخر التركية.

مع جميع التحفظات، مهما يكن نوعها ولأية جهة تكن،



بالوكالة المحامي /يوسف سجعان الخازن.

مجمع سناركو، بلوك ب
الطابق الأول والثاني
شارع عمر الداعوق
ص.ب. ١١-١٤٩٩ رياض الصلح
بيروت ٢٠٢٣
لبنان

هاتف : ٩٦١ (٠) ٣٦٠ ١٣٦
فاكس : ٩٦١ (٠) ٣٧٣ ٥٧٧
خليوي : ٩٦١ (٠) ٣٥٣ ٧٠٠

www.levantip.com